

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أوجه عناية المجلس إلى القتال الذي استؤنف في مقاطعة كيفو الشمالية، وهو وضع تسببت فيه الأعمال الاستفزازية من جانب قوات ٢٣ مارس المعادية التي استقوت بما تلقت من رواندا من تعزيزات من الجند والعدة والعتاد وهاجمت، في الساعة ١٦:٠٠ من صباح ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانيا ماهورو بإقليم نيرانغوغو. والواقع أن عناصر حركة ٢٣ مارس شرعت منذ أسبوعين في تعزيز مواقعها على خط المواجهة قبل أن تشن هجومها.

١ - رد فعل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

تصدت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للهجمات التي شنتها قوات حركة ٢٣ مارس المعادية وحلفاؤها بضربات متتالية دفاعاً عن نفسها ولرد المعتدين على أعقابهم.

٢ - ادعاءات رواندا الكاذبة

كما هو متوقع، ليست تصريحات السلطات الرواندية التي تدعي فيها أن قذائف أطلقت من جمهورية الكونغو الديمقراطية سقطت في الأراضي الرواندية سوى سلسلة من الأكاذيب التي لا أساس لها من الصحة الهدف منها تهيئة الرأي العام لدخول القوات النظامية للجيش الرواندي رسمياً والواقع أنها رصدت بالفعل في الأراضي الكونغولية وهي تقاتل في صفوف الإرهابيين من حركة ٢٣ مارس.



٣ - نشر لواء التدخل على امتداد الحدود الشرقية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية

بالنظر إلى تطور الوضع في الميدان منذ أن شنت حركة ٢٣ مارس الأعمال العدائية الأسبوع الماضي، تدعو حكومة بلدي لواء التدخل إلى الانتشار بأسرع ما يمكن على امتداد الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا) لمنع عمليات التسلل وتحركات القوات. ويتفق هذا الطلب مع أحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي يسند إلى لواء التدخل مهمة مراقبة تحركات الأفراد العسكريين وتدفقات الأسلحة وما يتصل بها من عتاد عبر الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والإبلاغ عنها بالاستعانة بوجه خاص، على النحو المحدد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2014/44)، بوسائل المراقبة.

وتبعاً لذلك، تناشد حكومة بلدي مجلس الأمن أن:

- (١) يدين استئناف قوات حركة ٢٣ مارس المعادية للقتال في كانيا ماهورو؛
- (٢) يطلب تسريح قوات حركة ٢٣ مارس المعادية بالكامل وتخليها عن أسلحتها؛
- (٣) يأمر بنشر لواء التدخل على وجه السرعة على امتداد الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا) لمنع عمليات التسلل وتحركات القوات على الحدود؛
- (٤) يطلب إلى بلدان المنطقة ورواندا أن تتقيد تماماً بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها بملء إرادتها، طبقاً لما ينص عليه الاتفاق الإطاري وأن تحترم بوجه خاص سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية؛
- (٥) يأمر بانسحاب القوات الرواندية الخاصة التي تقاتل في صفوف حركة ٢٣ مارس فوراً ودون أية شروط من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعو حكومة بلدي مجلس الأمن إلى الاستجابة لما ورد في هذه الرسالة وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) شارلوت مالينغا أوموي

القائمة بالأعمال بالنيابة

المستشارة بدرجة وزير